

المحكمة الجنائية الدولية والبلاد العربية في "القديس يوسف"

حقوق الإنسان والعدالة الجنائية، هو سبب تمنع بعض الدول العربية عن الانضمام إلى معاهدة روما... من جهته شكر دكاش البروفسورة نجم من أجل الاستمرارية التي تؤمنها في إدارة المركز بعد انتهاء ولاية خديج "هذه الاستمرارية التي تعطي معنى لكل الأعمال التي يقوم بها المركز بدءاً بالدراسة الميدانية الواسعة حول حقوق الطفل في العالم العربي وانتهاءً بنشر النسخة العربية



«المسؤولون عن الظلم يجابهون كل عدالة، سواء كانت عدالة العالم أم عدالة السماء»

للقانون المدني الفرنسي المقارن بتشريعات أربعة عشر بلداً عربياً. وعن المحكمة الجنائية قال دكاش "المسؤولون عن الظلم يجابهون كل عدالة، سواء كانت عدالة العالم أو عدالة السماء، لذلك نحن بحاجة ماسة إلى وجود هذه المحكمة الجنائية الدولية نفسها لكي تثير على الأقل بعض الخشية في النفوس ولكي يُرغم كل شخص على الخضوع إلى المساءلة عن أفعاله التي تفتقر إلى الفضيلة والإنسانية". واختتم المؤتمر الخلاصة.



USJ

نجم تلقي كلمتها

أما الوزير أشرف ريفي فألقى مستشاره محمد صعب كلمة باسمه أشار فيها الى أنه "على رغم المشاركة الفاعلة للجمهورية اللبنانية وللمجموعة العربية في صياغة نظام روما لإنشاء المحكمة في العام 1998 رفض لبنان التوقيع على الاتفاقية، وجاراه في موقفه كل من قطر والعراق والسعودية وليبيا وتونس وموريتانيا في حين وقع كل من الأردن والإمارات والبحرين والجزائر وجيبوتي والسودان وسورية وعمان وجزر القمر والكويت ومصر والمغرب واليمن، من دون أن يصادقوا عليها باستثناء الأردن وجيبوتي وجزر القمر فقط. نحن لا نفاجاً بموقف إسرائيل الراض لقيام المحكمة وهي التي أمعنت منذ ولادتها في الاعتداء على أهلنا في فلسطين إلا أن ما ظل مبهماً للكثيرين من الناشطين في مجالي

انعقاد هذا المؤتمر الدولي وانضمام الدول العربية إلى المحكمة الدولية، وتوقفت على الدعوة التي وجهتها البروفسورة ماري-كلود نجم إلى التفكير بهذا الموضوع الحساس والمعقد في آن واحد "وبعيداً من الحقوق والمسؤولين والسياسيين، فهو موضوع يضع المجتمعات المدنية العربية أمام نفسها وتاريخها القريب، وأحياناً أمام تناقضاتها".

الإفلات من العقاب

وأشارت غنّاجه إلى "أن لقاء الدول العربية بالعدالة الدولية لا يأتي من تلقاء نفسه. فثقافة الإفلات من العقاب في الدول العربية، ترسّخت منذ زمن بعيد. وقد ترسّخت بشكل دائم في وقت كانت تحدث فيه جرائم خطيرة، وجرائم حرب، كما لم يتوقف ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية".

صدى البلد

نظم مركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف مؤتمراً عن "المحكمة الجنائية الدولية والبلاد العربية" برعاية وزير العدل أشرف ريفي ممثلاً بمستنشاره محمد صعب، وحضور رئيس الجامعة سليم دكاش اليسوعي وعميدة الكلية لينا غنّاجه ومديرة المركز ماري كلود نجم ووزير الإعلام رمزي جريج وعدد من الوزراء السابقين وفاعليات.

وضع حدّ للجرائم

أشارت نجم إلى أن "النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أصبح ساري المفعول في الأول من تموز 2002، ما جسّد الإرادة الطموحة في إحالة مرتكبي الجرائم الأشدّ فظاعة، أينما وجدوا، على القضاء، بغية إعادة الكرامة للمقموعين ومعاقبة المغتصبين ووضع حدّ لجرائمهم. (... اليوم تجد المحكمة نفسها، بعدما حملت آمالاً كبيرة، ضعيفة ومحاطة بالانتقادات من كل حذب وصوب (...). في ظل هذه الأزمة التي تمزّ بها المحكمة، وجدنا أنه من المفيد إلقاء نظرة على نشاطها والتفكير البناء حول الإشكاليات المرتبطة بها وبالأخصّ الدور الذي يمكن أن تلعبه الدول العربية في هذا الإطار". بدورها، تحدثت غنّاجه عن "أهمية